

2021

الطشقندي وأصول الصنعة النحوية في حاشيته على شرح الجامي

أ.د. مثنى فاضل ذيب الجبوري
الجامعة العراقية / كلية الآداب

م.م عيسى عبد الجبار إبراهيم
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

إبراهيم, م.م عيسى عبد الجبار (2021) "الطشقندي وأصول الصنعة النحوية في and الجبوري, أ.د. مثنى فاضل ذيب
"حاشيته على شرح الجامي", *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 22: Iss. 1, Article 4.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol22/iss1/4>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

الطشقندي وأصول الصنعة النحوية في حاشيته على شرح الجامي

أ.د. مثنى فاضل ذيب الجبوري
م.م عيسى عبد الجبار إبراهيم
الجامعة العراقية/ كلية الآداب

*Tashkenti and the origins of grammatical craftsmanship
In his footnote to explain Al-Jami*

*Prof. Muthanna Fadel Deeb Al-Jubouri
M. M. Issa Abdul-Jabbar Ibrahim
Iraqi University / College of Arts*

ملخص البحث

يهدف البحث إلى معرفة المبادئ النحوية لطشقندى في محيطه لشرح الجامع وشرح منهجه في السمع والقياس والإجماع ، وهي الأدلة النحوية التي أسس عليها ركائزه ، وشرح موقفه من التعامل. بسماع القرآن والحديث النبوي وخطاب العرب.

Abstract

The research aims to find out the grammatical principles of Tashkenti in his entourage to explain al-Jami and to explain his approach to hearing, analogy and consensus, which are the grammatical evidence on which he established his pillars, and to explain his position on dealing with Qur'anic listening, prophetic hadith and the speech of the Arabs.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد..

إن الإرث المعرفي العربي أكبر من أن تقزمه أياد خفية تعمل خيوط مؤامراتها في خفاء الزوايا المظلمة، طعنا ووأدا، فهذا الكنز العظيم ما هو إلا سلاله ذهبية من الفكر الضارب في أعماق الخلود المعرفي ، فقد أدلى العرب الأعلام في كل مجال ، ولعل اللغة كان لها النصيب الأوفر كونها لغة القرآن العظيم، فتناثرت المؤلفات منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، ومن هذه المؤلفات: (حاشية الشيخ الطشقندي على شرح الجامي)، فأوقفت هذا البحث على دراسة موقفه من الأصول النحوية من حيث استعمالها، واستدعائه للشاهد النحوي كونه من أهم مصادر الاحتجاج عند العرب في تقعيد القاعدة وتوضيح المسألة وتدعيم الرأي، فبني هذا البحث على تمهيد، وأربعة مباحث، نهض التمهيد بالتعريف بالأصول على نحو عام.

وأما المبحث الأول فقد أوقفته على كيفية استعمال الشيخ الطشقندي لهذه الأصول، مع أمثلة عليها، وأما الثاني فقد درست فيه موقف الشيخ من الشاهد القرآني ، وجاء الثالث ليحمل دراسة القراءات وكيفية تأصيلها في فكر الشيخ، وهذا المطلب الأول، وأما الثاني فقد استعملته في دراسة الشاهد النبوي في الشرح.

ونهض المبحث الرابع بدراسة الشاهد الشعري، والحكم والمأثور من كلام العرب، ثم أسدل الستار على البحث بخاتمة سجلت فيها أهم ما عن لي من نتائج.

وهذه المباحث قد تفاوتت في حجمها بحسب ما استعمله الشارح ، فقد كان لثقافته الفقهية والدينية الأثر في استعماله للشاهد القرآني على نحو أكبر من بواقي الأصول الاحتجاجية الأخرى، فقسمت هذه المباحث إلى مطالب على نحو المسائل التي استعمالها الشيخ، وهذه الشواهد كانت على نحو اختياري، وإلا فهي كثيرة جدا ، ومتنوعة الاستعمال بين عقيدة وفقه وأخلاق ولغة صرفية ودلالية ومعجمية ونحوية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول

الأصول في الحاشية، تعريف ووصف:

الأصل لغة: أسفل كل شيء⁽¹⁾، وأصل كل شيء قاعدته التي لو توهّمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها⁽²⁾، وحده الجرجاني على أنه "ما يبنى عليه غيره، وهو: عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره."⁽³⁾

وفي عرف أهل الصنعة من النحاة: "أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"⁽⁴⁾. وحده السيوطي في اقتراحه بقوله: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"⁽⁵⁾.

ولعل المُحدّثين لم يبتعدوا عن نهج الأقدمين في التعريف بهذه الأصول، إذ يقول أحدهم: أصول النحو تلك الأسس والأركان التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم⁽⁶⁾.

وهذه الأسس والأركان هي التي قام عليها النحو العربي وبموجبها استطاع النحاة من السالفين والخالفين أن يسيروا عليها في نحوهم على وفق ما سار عليه لسان العرب، وأن يعرفوا ما هو صحيح فيتبعوه، وما هو فاسد فيجتنبوه⁽⁷⁾.

وعلى هذا، فعلم أصول النحو خاص بالأدلة الإجمالية المثبتة للقضايا الكلية، وهناك تباين في عدد هذه الأصول عند الأعلام، فابن جني جعلها ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس⁽⁸⁾، وعدّها أبو البركات الأنباري ثلاثة أيضاً، لكن مع تباين في المصطلحات، وهي: النقل، والقياس، واستصحاب الحال مستبعداً الإجماع⁽⁹⁾، وأخذ السيوطي منهما وجعلها أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال⁽¹⁰⁾.

وأما الشيخ الطشقندي فقد سار على هدي العلماء في استعماله لهذه الأصول، فحاشيته على شرح جليل للكافية الحاجبية؛ ولهذا نجد المحشي قد استعان بهذه الأصول في بناء هذه الحاشية، وإن كان هناك تباين في استعماله لهذه لأصول من حيث الكثرة والقلة، وهذا تفصيل لكيفية تعامل الشيخ مع أصول الصنعة النحوية، والمنهج الذي ارتضاه مع كل عنصر من عناصرها:

المطلب الأول: السماع أو النقل:

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو؛ وذلك لأنه أول ما يُرتكز عليه هو القرآن الكريم، الذي يعد السبب الرئيس لنشوء علوم العربية على مختلف ألوانها، وقد حده أبو البركات الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج من حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة" (11)، أي: ما نقل من كلام موثوق بفصاحته، كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب المنقول قبل فساد الألسن، على ما حده السيوطي (12)، يقول الدكتور مثنى الجبوري: "التمثل بفهم القرآن الكريم وما تعلق به هو الدافع والباعث والحافز الحقيقي الأول وراء نشأة النحو ووضع قواعده وقوانينه وأحكامه، فلو لم يكن هناك قرآن ودين لما وجد النحو" (13)، والسماع هو الأصل المعتبر في إثبات القاعدة النحوية، يقول ابن جني في نقل وصية الأخفش: "واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تتطرق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أذاك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصّى أبو الحسن" (14).

وقد استعمل الطشقندي هذا المصطلح وشرحه وفصل فيه، ووضع أصولاً يعرف بها المطلع على ماهية السماع وضابطة القياس، إذ يقول: "إن الواضع وضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك هي التي يحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وأما أن يضع قانوناً كلياً تعرف به الألفاظ، فهي قياسية، وذلك القانون إما أن تعرف به المفردات القياسية...، وإما أن تعرف به المركبات القياسية،..." (15).

وزاد في تعريف هذين الأصلين توضيحاً من خلال ضرب الأمثلة على كل أصل على نحو سهل واضح ينضح فكرًا تعليميًا، إذ يقول: "وذلك القانون إما أن تعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي على وزن فاعل هو موضوع لذلك، وفي باب أفعل على وزن مفعول هو موضوع لكذا، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والنهي، والمصغر، والجمع، ونحو ذلك، وهذه يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف" (16).

واستعمله إما لتوجيه نحوي أو لتوضيح فكرة أو لترجيح رأي، ومن ذلك في تنازع الفعلين المتعديين (أعلمني وأعلمته) إلى ثلاثة الذي منعه الجرمي معللاً في منعه عدم السماع (17)، وفي مسألة الضمير الرابط الذي يجوز حذفه قياساً وسماعاً، إذ يقول - بعد أن بيّن موضع القياس -: "وأما السماع، ففي غير ذلك، مثل قوله تعالى:

{ئى ئى ئى ئى ئى ئى ئى} (18)، أي: ذلك منه" (19)، ومن جميل ما ذكره في باب المفعول المطلق، وعدم وجود ضابطة في مسألة الحذف، فإنه إذا وجدت ضابطة، فعندها يتحول السماعي إلى قياسي، وذلك في قوله: "لا يهتدي النحوي إلى ضابطة كلية يتعرف بها أحكام جزئيات وجوب الحذف في هذه الأمثلة، فلا بد من تعداد مواضع الحذف بخصوصها حتى يتم ضبط الألفاظ العربية من حيث الإعراب والبناء، ولو اهتدى أحد إلى استخراج تلك الضابطة ينقلب السماعي إلى قياسي" (20).

فمقصود كلامه هنا: أن الأصل في العربية هو السماع الذي اعتمد عليه العلماء في جمع اللغة ثم أطروا هذا السماع بقواعد وضوابط تضبطه لغرض معرفي تعليمي، ومن هذه الضوابط والقواعد وُجد القياس في العربية.

واستعان بعدم وجود السماع في رد جواز الأندلسي دخول (قد) على الفعل الماضي المنفي بـ(ما)، إذ يقول: "وأجاز الأندلسي على ضعف دخول (قد) في الماضي المنفي بـ(ما)، نحو: ما قد ضربك أبوه، وليس بوجه لعدم السماع والقياس أيضاً لكون (قد) لتحقيق وقوع الفعل، و(ما) لنفيه" (21).

والفيصل عنده السماع، إلا أن توجد ضابطة يحدد عن طريقها الاستعمال، ومن هذا رده على عبد القاهر الجرجاني في جعله (عتمة وضحوة) معينين كـ(سحر) في منع الصرف لا عن سماع

فيهما، إذ قال: "والأولى منعه إذا لم يسمعها إلا منونتين" (22). ومما تقدم أجد أن الشيخ كان وفقاً عند حدود السماع في توجيه رأي ورد آخر، ولا سيما ما كان سماعاً مشتهراً على السنة العرب، فقدمه تارة على القياس، وأخرى جعل القياس هو الفيصل في القضية.

المطلب الثاني: القياس:

لغة: التقدير، يقال: قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً إذا قدره على مثاله (23). وفي اصطلاح النحاة: تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع (24)، وقيل: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (25)، هو أيضاً محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة أو فروعها وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة (26). وعرفه الدكتور المخزومي بقوله: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما خبأته الذاكرة" (27).

ولجأ النحاة إلى القياس منذ أن وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه، فكان السبيل الثاني لمعرفة اللغة وأصل من أصولها، فقد أدرك القدامى ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي وصلوا إليها، ووضعها تحت ضوابط عامة تجمع ظواهرها اللغوية، فوجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر، وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية⁽²⁸⁾.

ويعد الحضرمي أول من بعّج النحو ومدّ القياس والعلل - على ما ينقل عنه - وكان أشدّ الناس تجريداً للقياس، ومعنى مدّ القياس: وسع أصول قياس العربية وأحكامها، ومعنى أشدّ تجريداً للقياس، أي: أشدّ معرفة بحقائقه واجتهاداً في ضبطه⁽²⁹⁾، ثم استقى شيخ العربية الفراهيدي هذا الأصل من أشياخه إذ يقول ابن جني: "ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"⁽³⁰⁾، والقياس يستدعي أربعة أركان لا بد لكل قياس منها كما قرره أبو البركات الأنباري: ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، ومثل لذلك فقال: وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله، فنقول: اسم أسند الفعل إليه، مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد⁽³¹⁾.

وأما الطشقندي فقد أصل للقياس والسماع، كما مرّ في مطلب السماع، وذكر كثيراً من الأقيسة، من ذلك في مقدمة الحاشية عندما ذكر (الفاء) في كلمة (فهذه)، إذ قال: "فهذه الفاء إما على تقدير (أما) أو على توهمها كذا قيل، لكن القياس خلافه؛ لأن تقدير (أما)، إذا كان الجزاء أمراً، أو نهياً ناصباً لما بعد (أما)"⁽³²⁾، وذكر في مسألة حذف الضمير الرابط الجواز بين السماع والقياس مع بيان حجة القياس والتعليل لها، إذ قال: "وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً، فالقياس في موضع، هو أن يكون الضمير مجروراً بـ(من)، والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول، نحو: البرُّ الكرُّ بستين درهمًا، أي: الكر منه؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف الجار والمجرور جميعاً"⁽³³⁾، وفي ترجيحه لرأي سيبويه في مسألة وضع الضمير الظاهر بدل المضمّر في خبر المبتدأ وغيره، يقول: "وأما وضع الظاهر موضع المضمّر في خبر المبتدأ وغيره، ففي موضع التفخيم يجوز قياساً، وفي غيره يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، وإلا فلا، وهذا عند سيبويه"⁽³⁴⁾.

وكان يغلق طريق القياس محيلاً على السماع، كما في قوله: "فإن المرفوع عند الأخفش والفراء يجوز أن يكون مبتدأ في قوله تعالى: { پ پ پ پ }"⁽³⁵⁾، والمشهور وجوب النصب في الاسم المذكور بعدهما كل ذلك موقوف على السماع لا طريق للقياس فيهما"⁽³⁶⁾.

وهكذا كان القياس من الأصول المعتمدة عند الشيخ الطشقندي في توجيه بعض الظواهر والآراء النحوية، غير أن الأصل عنده هو السماع إذا تعارض هذان الأصلان.

المطلب الثالث الإجماع والاحتجاج:

أولاً : الإجماع:

قال ابن الحاجب "الإجماع لغة: العزم"⁽³⁷⁾، والاتفاق أيضاً، وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد (p) في عصر على أمر..."⁽³⁸⁾، وهو أيضاً: اتفاق نحاة البلدين -البصرة والكوفة- على حكم نحوي أو على أمر يتصل بالصناعة النحوية"⁽³⁹⁾. وعرفه ابن جني بقوله: "أن يجمع أهل البلدين، البصرة والكوفة"⁽⁴⁰⁾.

وعند السيوطي: أن يجمع أهل العربية على أن علّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علّة تقرير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستئصال"⁽⁴¹⁾، وتبع السيوطي ابن جني وجعله مقصوراً على إجماع نحاة البصرة والكوفة"⁽⁴²⁾، إذ قال: "ويكون الإجماع حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة"⁽⁴³⁾، فشرطه كما يتضح من كلام ابن جني ألا يخالف السماع والقياس.

وأما في فكر الشيخ حافظ الدين، فقد وقف على كثير من الآراء المتفق عليها، فنراه ينوع في المصطلح بين (إجماع النحاة، والإجماع، والاتفاق، واتفاقاً)، كما في مسألة الضمير في الخبر الجامد يقول: "وعند الكسائي لا بد في الخبر الجامد، والمشتق من الضمير، وإجماع النحاة على أنه لا بد في خبر كان مطلقاً"⁽⁴⁴⁾، ويرد على القاضي عبد الجبار ويصف رأيه بعدم الاستقامة؛ لأنه مخالف للإجماع، إذ قال: "وقال القاضي عبد الجبار: المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك: له علي عشرة إلا واحداً، بمعنى: له تسعة، لا فرق بينهما إلا بالعبرة، ولا دخول هناك ولا إخراج، وهذا أيضاً غير مستقيم؛ للقطع بأن (عشرة) لفظ موضوع، و(إلا واحداً) أيضاً كذلك، ووضع المجموع مجموع الأوضاع ليس إلا، وأيضاً خلاف الإجماع"⁽⁴⁵⁾.

وفي الممنوع من الصرف في مسألة العلمية التي تكون شرطاً وسبباً، قال: " أن تكون العلمية شرطاً وسبباً معاً في أربعة مواضع اتفاقاً: ..."⁽⁴⁶⁾.

ولعله كان من أنصار ابن جني والسيوطي في حصر الإجماع بين قطبي النحو، إذ قال: "وإن كان الزمان معرفة، نحو: الصوم يوم الجمعة، لم يكن الرفع غالباً عند البصريين، وعند الكوفيين النصب واجب، وإن لم يقع في أكثر، فنصبه وجره بقى غالباً منكراً، أو معرفاً اتفاقاً من الفريقين"⁽⁴⁷⁾.

ولم يقف على اتفاق وإجماع علماء النحو واللغة فحسب، وإنما وقف أيضًا على إجماع القراء، كما في قوله: "ولما خفي عن المصنف وقع إشكاله منع فساد اتفاق أكثر القراء على الوجه المرجوح، بل المحذوف، واتفاقهم على الوجه المرجوح مع أن بعض الناس قد جوز ذلك" (48).

ثانيًا: الاحتجاج:

لغة: البرهان، وقيل: الحجة: ما دفع به الخصم، وحاجته محاجة وحجاجة، نازعه الحجة، والحجة بالضم، مصدر بمعنى: الاحتجاج والاستدلال (49). وفي اصطلاح أهل الصنعة هو: دليل في إثبات قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة (50)، وعرفه بعضهم بأنه: الاستدلال بأقوال من

يحتج بهم في مجال اللغة والنحو، وهو يردف الاستشهاد ويقابله التمثيل (51). والاحتجاج عند الشيخ في حاشيته تنوع بين نص قرآني وقراءة قرآنية أو حديث نبوي، أو كلام العرب من شعره ونثره وغيره؛ وذلك لتأصيل القواعد التي قام عليها النحو العربي، وفي المبحث التالي تفصيل لهذه الأركان.

المبحث الثاني

منهج المحشي في الشواهد النحوية

المطلب الأول: القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد اتجه النحاة إلى الاعتماد عليه في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم. فجميعهم متفقون على أنه أفصح كلام، ولا يوجد أصح منه نقلاً، وأبعد منه عن التحريف، فلم يتوافر لنص مثل ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها سنداً ومنتأً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة من أفواه العلماء الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول (ﷺ)، فهو النص العربي الفصيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها الأداء والحركات والسكنات فلم تعن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم⁽⁵²⁾.

قال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"⁽⁵³⁾؛ ولهذا يقول الجزري: "فعلماء هذه الأمة لم تزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منه من الأدلة والحجج والبراهين والحكم وغيرها ما لم يطلع عليه متقدم ولا ينحصر لمتأخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لآخره يوقف عليه"⁽⁵⁴⁾، فهو رأس الفصاحة بما ثبت له من صحة الرواية وقدسسية الحفاظ عليه من الزلل والتحريف، وتقاس القاعدة على لغته وتصحح بموجبه، فهو أفصح أساليب العربية على الإطلاق⁽⁵⁵⁾، وتقاس أصالة الاستدلال في كتب اللغة على مقدار ما استشهد به من القرآن الكريم، وفي هذه الحاشية نجد وفرة الاستشهاد بالآيات القرآنية وتنوعاً في هذا الاستدلال، وهذه أمثلة تبين منهج الشيخ في كيفية استعماله للنص القرآني، وبعض المسائل النحوية التي اعتمد فيها على الشاهد القرآني في توجيهها:

- 1- في معظم استدعائه للنص الكريم يستعمل جزءاً من الآية، قد تكون كلمة أو أكثر، وقلمما يستشهد بآية كريمة كاملة، نحو قوله: "وعليه حمل قوله تعالى: {يذ}"⁽⁵⁶⁾، و{ة} {⁽⁵⁷⁾"}⁽⁵⁸⁾، وقد استشهد بها بصرف ما لا ينصرف مطلقاً في القرآن وكلام العرب.
- 2- يمهّد للنص الكريم في غالب استعماله بـ(قوله تعالى)، وقد يستعمل ألفاظاً أخرى، مثل: (قال تعالى، قوله)، وقلمما يذكر الآية دون أن تسبق بلفظة تدل على أنها قرآن، كما في مسألة كون ظرف الزمان خبراً عن عين أو معنى، إذ قال: "ويرد على الفريقين بـ{أ ب ب}"⁽⁵⁹⁾ لعدم استغراق الحج تمام الأشهر"⁽⁶⁰⁾.
- 3- غالباً ما يستوقف قلمه في توضيح موضع الشاهد بلفظة سهلة تعمل على إكمال صورة الكلام، مسبوقة بلفظة: (أي) التفسيرية، من ذلك قوله: "كما في قوله تعالى: {نؤ}"⁽⁶¹⁾، أي: له القبض والبسط"⁽⁶²⁾.

4- ينوع في ترتيب الشاهد القرآني، فقد يقدمه ثم يردفه بشاهد مصنوع أو شعري، أو قد يقدم المصنوع ثم يتبعه بالشاهد القرآني، ومثال ذلك في مسألة مجيء الاستثناء المفرغ في معمولات الفعل في المبتدأ والخبر والفاعل والملحق به، إذ قال: " والمفاعيل، نحو: ما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، و { □ □ □ □ }⁽⁶³⁾، وما رأيته إلا يوم الجمعة، وإلا قدامك، وما ضربته إلا تأديباً"⁽⁶⁴⁾.

5- يسوق أكثر من نص كريم في تثبيت القاعدة، وقد يفصل بينها بقوله تعالى أو دون ذلك، وذلك في (الفاء)، إذ تأتي على تقدير (أما) أو على توهمها، وهذا خلاف القياس؛ لأن تقدير (أما)، إذا كان الجزاء أمرًا، أو نهياً ناصبًا لما بعد (أما)، نحو: " قوله: {اِنَّكَ كَذُوْ وَوَوُوْ} ⁽⁶⁵⁾، و {يٰٓيَ} ⁽⁶⁶⁾، و {كُفْ} ⁽⁶⁷⁾، و {بِذِبْ} ⁽⁶⁸⁾، و {جِجْ} ⁽⁶⁹⁾ ⁽⁷⁰⁾.

6- قد يعتمد على الشاهد القرآني في تقوية ما ذهب إليه الشارح الذي استعان بالشاهد المصنوع، وهذا دليل على أصلاته في النقاش واعتماده على الفصيح من الكلام في حججه، وذلك في نحو قوله: "وجمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة، وجمع القلة على ما دونها، كما صرح به الشارح هذا بحسب الوضع، وقد يستعار أحدهما مكان الآخر، كقوله تعالى: {جِجْ} ⁽⁷¹⁾، مع وجود القرينة (إقراء)، ولفظ الخواص جمع كثرة"، والشارح لم يستعمل هذا الشاهد ⁽⁷²⁾.

7- قد يتوهم فيصدر آية بلفظة (قولك)، نحو: "لأن قولك: { □ □ □ □ } (73)، لو كان للتأكيد لزم استثناء الشيء عن نفسه"، وجاء هذا المثال في إشكالية وقوع التأكيد بعد (إلا)؛ لأنه لو كان (الظن) في قوله تعالى: { □ □ □ □ } للتأكيد للزم استثناء الشيء عن نفسه؛ لأن مصدر نظن هو الظن ليس إلا، ولا يحتمل غير الظن أيضًا حتى يخرج الظن عنه(74).

8- عند ذكره أكثر من شاهد قرآني لم يلتفت إلى أسبقية النص القرآني في المصحف، فقد يقدم الشاهد في سورة متأخرة على آخر في سورة كريمة متقدمة على أختها في المصحف الكريم، ومثال ذلك في مسألة تنازع الفعلين والعامل منهما، إذ قال: "وقوله تعالى: {كُنْ نَّارًا} (75)، و{كُنْ نَّارًا} (76)، أنه حمل على المذهب الكوفي يلزم حمل الآية الكريمة على خلاف المختار" (77).

[illegible]

تعالى، وكان مفسراً لبعض كتابه، كما تبين في ترجمته، فمن غير المعقول أن يسهو في سورة العصر، ولعل هذا الامر قد وقع من سهو ووهم النساخ.

المطلب الثاني

القراءات القرآنية:

لم يكن النحاة على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور، فمنهم من رد بعضها، وقيل بعضها آخر، ومنهم من جعل قراءات القرآن كلها حجة⁽⁸⁰⁾.

فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، وعدّها أصلاً من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم، وأصولهم، فإن خالفها ردوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي⁽⁸¹⁾.

ومن جانب آخر كانت القراءات مصدرًا مهمًا من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبلوه، وما عارضها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدوها شاذة، تحفظ ولا يُقاس عليها⁽⁸²⁾.

وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثية: أن من النحاة من توسّط، فأجاز الاستشهاد بها لا القياس عليها⁽⁸³⁾.

ويرى بعض الباحثين أنّ إطلاق الحكم القائل: إن البصريين ردوا القراءات الشاذة، والكوفيين قد قبلوها على الإطلاق، وإن ما نقلوه من أن الكوفيين هم الذين اعتمدوا على القراءات وقاسوا عليها، وأن البصريين وحدهم هم الذين رفضوا بعض القراءات؛ لأنها تخالف أصولهم وأقيستهم، قول غير سديد؛ لأن موقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري⁽⁸⁴⁾.

والقراءات من الأصول القوية في الاحتجاج فهي كما يقول الدكتور عبد العال : " أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره ..."⁽⁸⁵⁾، فهذا ركن الدين الإستراباذي⁽⁸⁶⁾ يرجح كفة القراء على النحويين في قوله: "فلا يكون إجماع النحاة حينئذ حجة؛ لأنه ليس إجماعهم إجماع لجميع النحويين مع مخالفة القراء، ولئن سلمنا أنه ليس في القراء نحاة إلا أن القراء ناقلون لهذه اللغة، فهم مشاركون للنحاة في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى ؛ لأنهم ناقلون القرآن عن ثبت عصمته من الغلط في مثله؛ لأن ما نقله القراء من القراءات تواتر، وما

نقله النحاة آحاد، فقولهم أرجح، ولئن سلمنا أنه ليس تواترًا لكن القراء أكثر وأعدل، فكان الرجوع إلى قولهم أولى" (87).

وفي حاشية الشيخ نجده قد وقف عند عدد محدود من القراءات، فلم يتجاوز عدد الأصابع، فمجموع ما أورده من هذا الشاهد لا يتجاوز خمس قراءات، في أغلبها لم يتطرق إلى اسم القارئ سوى ما قرأ به أبو جعفر⁽⁸⁸⁾، وكان في استشهاده بالقراءات يبين أنها قراءة، مستعملاً في ذلك لفظ (قراءة)، أو (قرأ)، ومثال ذلك: "فقال: "من قوله: {□ □ □ □ □ □ □} "⁽⁸⁹⁾، لا من قوله: {□ □ □ □ □ □ □} "⁽⁹⁰⁾، وأما على قراءة الرفع، فهو بدل من أحد"⁽⁹¹⁾.

ومن منهجه في القراءات استعانتته بالشاذ منها من خلال نعتها بالشواذ، مثل قوله:
 " كما هو مذهب البصريين، وإلى حد الأولوية، كما هو مذهب الكوفيين، بدليل القراءة
 الشاذة في قوله تعالى: {تَوَّؤُ تَوْؤُ ئِيْ بُدٍ} (92)، بنصب القرآن، ونزل عليه منزلة
 الفاعل مع أن القرآن مفعول به، وبدليل قراءة أبي جعفر: {پ پ پ دِثَ} (93) على صيغة
 المجهول (94)، وحمل البصريون أمثال ذلك على الشذوذ" (95).

المطلب الثالث

موقفه من الحديث النبوي:

استشهد أصحاب الصنعة من أهل اللغة بالحديث الشريف في مصنفاتهم، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، والأصمعي، والجوهري وغيرهم، ويمكن القول: إنه لا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل بالحديث في اللغة، ثم لا يستشهد به في النحو، فاللغة والنحو أصل واحد وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست في كثرة شواهد اللغويين⁽⁹⁶⁾، وسكت علماء النحو المتقدمون عن قضية الاستشهاد بالحديث، ولم يشذ منهم أحد، فلم يصدر عن أحد منهم نص يفيد منع الاحتجاج بالحديث إلى أن أثبتت هذه القضية في القرن السابع الهجري على يد ابن الضائع وأبي حيان.

إن مسألة الاحتجاج بالحديث مسلم به لدى النحاة المتقدمين، ومن الأدلة على ذلك أنهم لم يختلفوا في هذه المسألة، كما فعلوا حين اختلف أهل الحيين في القبائل التي ينبغي الأخذ بلغاتها، وكذلك قد اختلفوا في الاحتجاج ببعض القراءات ونصوا على القراءات التي لا يؤخذ بها في حين لم يرد أحد منهم شيئاً من الحديث النبوي كما ردوا بعض القراءات⁽⁹⁷⁾.

ولا يمكن أن نتخيل أن علماء العربية القدماء كانوا يجهلون ذلك، غير أن السر-والله أعلم- في قلة الاستشهاد بالحديث الشريف مرده كما تراه الدكتور خديجة الحديثي: أنه لم يكن مدوناً في زمانهم، وما دُونَ في عصر الصحابة رضي الله عنهم لم يكن مشتهراً عندهم⁽⁹⁸⁾.

ولعل الطشقندي أراد السير على خطى الأقدمين، فنجده لم يستشهد بالحديث النبوي سوى عشر مواضع تنوعت بين قضايا لغوية ونحوية، اثنان منها في مقدمته، أحدهما صرح به والآخر نعت به (الحديث المشهور)، إذ قال: "قال الشارح التحرير بعد التيمن بالتسمية اقتداءً بكلام الله، وعملاً بالحديث المشهور، وأداءً لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا الشرح أثر من آثارها في ضمن الحمد بقوله (p): ((الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ))"⁽⁹⁹⁾ (100).

ويمكن أن نجمل منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي بما يأتي:

1- يميز الحديث بوساطة قوله: "قول الرسول (p)، وقوله (v)، وكما في الحديث"، وغير ذلك، وقد لا يشير إلى كونه حديثاً، كما في قوله: "وأما قولهم: ((مَنْ صَمَتَ نَجَا))"⁽¹⁰¹⁾، قصدًا منه العموم، فقد اختلف فيه⁽¹⁰²⁾.

2- لم يقف على صحة الحديث، فنقل عددًا من الأحاديث الموضوعة والمنسوبة، ومثال الموضوع ما ورد في خاتمة متنه في صحة وقوع (إلا) صفة أو بدل بقوله: "تمسكاً

بقوله (٧): ((النَّاسُ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالَمِينَ وَالْعَالَمُونَ هَالِكٌ إِلَّا

الْمُخْلِصِينَ وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ)) (103) (104).

3- يشير إلى موضع الحديث، ولا يذكره بلفظه، مع عدم الدقة في موضعه، كما في: "إشارة إلى أن المقصود نفي جملة (جزء) لا يترك مطلقاً؛ لأنه غير صحيح، للحديث المذكور في الصحاح" (105).

4- في بعض الأحيان ينقل الحديث النبوي بالمعنى ولا يهتم بضبطه حرفياً، كما في قوله:

" كقول النبي (٧): (إن الله نهاكم عن قيل وقال)، وهما اسما جنس" (106)، ولم يرد الحديث بهذا النص، إنما ورد بنص: "إن الله حَرَّمَ عَلَيْكُمْ: عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ" وورد بنص آخر هو: "إن الله يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ" (107).

5- في أغلب مواضعه ينقل جزءاً من الحديث ولا يتمه. (108)

المطلب الرابع الشواهد الشعرية والنثرية:

أولاً: الشواهد الشعرية:

بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر، ونقضوا أحوالهم ونقدوها، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامه عربيته⁽¹⁰⁹⁾.

ومن ثم وضع النحاة معايير اجتماعية ومكانية وزمانية للذين يؤخذ عنهم ويستشهد بكلامهم، وقد وضع العلماء الشعراء في طبقات على وفق الإطار الزمني وبينوا موقف النحاة من الاحتجاج بأشعارهم، كما هو ثابت عند أهل العربية.

ولا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد والاحتجاج بشعر الطبقتين الأولى، والثانية في التععيد النحوي، وأما الطبقة الثالثة فقد اختلفت النحاة في صحة الأخذ عنها، فالنحاة الأوائل كانوا لا يستشهدون بشعرهم كأبي العلاء، قال الأصمعي عن أبي العلاء: "جلست إليه ثمانى حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"⁽¹¹⁰⁾.

أما من جاء بعدهم من النحاة، فقد أجازوا الأخذ عنهم والاحتجاج بشعرهم كما نرى في كتاب سيبويه⁽¹¹¹⁾، قال البغدادي: "وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم"⁽¹¹²⁾.

وأما الطبقة الرابعة: فلا يجوز الاحتجاج بشعر شاعر منها، قال السيوطي: "أجمعوا على أنه لا تحتج بكلام المؤلدين، والمُحدثين في اللغة العربية."⁽¹¹³⁾
قال أبو عمرو بن العلاء في شعر جرير⁽¹¹⁴⁾ والفرزدق⁽¹¹⁵⁾: "لقد أحسن هذا المؤلّد حتى هممت

أن أمر صبياننا بروايته"⁽¹¹⁶⁾، وقال الأصمعي في الأخطل: "لو أدرك الأخطل من الجاهلية

يوماً واحداً ما قدمت عليه جاهلياً ولا إسلامياً"⁽¹¹⁷⁾.

وهؤلاء الأجلاء كانت لديهم القدرة على تمييز الفصيح من غيره، ولكن لعلمهم لم يجروا أن يغيروا سنن الذين خلو من قبلهم"⁽¹¹⁸⁾.

ونقل السيوطي عن استشهاد سيبويه بشعر بشار بن برد، إذ يقول: "وقد احتج سيبويه في

كتابه ببعض شعره تقريباً إليه؛ لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره"⁽¹¹⁹⁾، وهذا ما تناقله بعضهم⁽¹²⁰⁾ في باب الإدغام من قوله⁽¹²¹⁾:

وما كلّ ذي لبّ بمؤتيك نصّحه وما كلّ مؤتٍ نصّحه بلبيب

واعتمد السيوطي في كلامه على المزربان، غير أن هذا الأخير في موشحته لم يقل إلا ما تناقله القوم من هجاء بشار لسيبويه دون أن ينعكس ذلك على شيخ العربية في انقاء لسان بشار بالاستشهاد في شعره⁽¹²²⁾.

وأما البيت الشعري، فقد اختلف في نسبته، يقول الأستاذ علي النجدي: "على أن البيت ليس خالصاً لبشار، ينسبه إليه ناس، وينسبه إلى أبي الأسود ناس آخرون"⁽¹²³⁾، ولعل شيخ العربية لم يكن يقصد الاحتجاج، وإنما أراد التمثيل فقط⁽¹²⁴⁾، يقول المعري: "ويجوز أن يكون استشهاد به على نحو ما يذكره المتذكرون في المجالس ومجامع القوم"⁽¹²⁵⁾.

وأما من ثبت عنه أنه تجاوز حدود الاستشهاد نحو شعر المؤلدين، فمنهم الزمخشري، فقد استشهد ببيت من شعر أبي تمام، معللاً ذلك بقوله: "هو وإن كان مُحدثاً، لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"⁽¹²⁶⁾.

ولعل القول الفصل الذي لا يعترض عليه أحد، هو قول ابن جني، إذ قال: "ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغة لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها"⁽¹²⁷⁾.

والطشقندي في حاشيته لم يقف عند الحدود التي وضعها الأقدمون، فقد حكّم ذائقته اللغوية في اختيار الشواهد، ولأنه كان كثير النقل عن الرضي، فقد انتهج نهجه، فلم يوقفه الزمان ولا المكان في الأخذ من شواهد العربية، والشاهد الشعري عنده ليس بوفرة الشاهد القرآني، فقد استشهد بـ(سنة وثلاثين) بيتاً شعرياً؛ ولعل ذلك يرجع إلى كونه من حفاظ كتاب الله تعالى، فاستعان بحفظه في إيراد الشواهد القرآنية، ويمكن أن نلخص منهجه في الشاهد الشعري بما يأتي:

- 1- لم يقف عند حد زماني أو مكاني في استشهاد الشعري، فقد استشهد بشعر البحري⁽¹²⁸⁾، والفرزدق⁽¹²⁹⁾، وجريز⁽¹³⁰⁾، وغيرهم ممن عدّ خارج حدود الاستشهاد.
- 2- في أغلب أبياته التي استشهد بها لم يشر إلى أن الشاهد من الشعر، فكان يصدره بلفظة (قوله، أو مثل، أو كما في)، ومثال ذلك: "ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول بلا سقوط الجار، كما في"⁽¹³¹⁾.

أمرتك الخير"⁽¹³²⁾.

3- قد يذكر الشاهد فقط، أو جزءاً من الصدر أو العجز، وقد يذكر البيت كاملاً، ومثال ذكره للشاهد قوله: "وأما المنصوب، فيشترط كونه منصوباً بالفعل لفظاً، مثل (133):
فَنُوبٌ لَيْسَتْ" (134).

4- في بعض الأحيان يقدم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني، كما في عود الضمير على (كلانا) مفرداً، إذ قال: "والجواب أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما، كما قال (135):

كلانا إذا ما نال شيئاً أفاته

وقال الله تعالى: {ثُو ثُو ثُو} (136)" (137).

5- يورد بيتين أو ثلاثة أبيات متتابعات شاهداً على مسألة، كما في مسألة اتصال ضمير المفعول به بالفعل، إذ قال: "وجه الدفع عدم صحة الجواب المذكور، ومن جملة المستندات لهما قول الشاعر (138):

لما عصى أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع
 وقوله (139):

ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه زهيراً على ما جرّ من كلّ جانب
 وقوله (140):

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعال كما يجزى سيمار" (141).
 6- يورد بيتاً شعرياً ليس شاهداً على مسألة، ولعله تبرير لعدم الإطالة في المسألة ورد على حاسديه وغيظ أعدائه كما في قوله: "ولولا مخافة الملل من الإطناب لأوردت تحقیقات مذاهب المتقدمين في الضابطة المذكورة بحيث حق أن يقال (142):

شجّو حساده، وغيظ عداه أن يرى مبصر، ويسمع واع" (143).

7- يذكر بعض الأبيات ليس على سبيل الشاهد، بل يذكرها كشاهد تعليمي في مسألة نحوية وذلك نحو: "إذ الكلام في بيان موانع الصرف، كما يدل عليه أول أبيات أبي سعيد الأنباري النحوي (144):

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب" (145).
 ويمكن أن نستدل كذلك على منهجه هنا أنه لم يوقف القارئ على اسم القائل إلا في هذا الموضع.

8- التزم منهجه الاختصاري، فقد يكون في البيت الشعري أكثر من شاهد، غير أنه لا يذكر إلا المتعلق بالمسألة التي يريدّها فقط، وذلك في قول امرئ القيس (146):

فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

والشاهد فيه: إعمال الفعل الأول وهو (كفاني)، لأن قوله: (قليل) قد ارتفع بـ (كفاني)، ولم يجز أن يعمل الفعل الثاني، وهو قوله: (ولم أطلب) في (قليل)، وفي البيت شاهد آخر: هو كثرة وقوع (أن) بعد (لو) (147).

ثانياً: الشواهد النثرية:

أما موقفه من الكلام المنثور، فنظر إلى كلام العرب، فاستدعى قطوفاً من أمثاله وحكمه وبعض أقوال الفصحاء، لما لهذا الكلام من أهمية في اللسان العربي، إذ يقول ابن المقفع: "إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضح للمنطق، وأنق للسمع وأوسع لشعوب الحديث" (148).

فأما الأمثال فقد نالت نصيبها عنده في خمسة مواضع، إذ نراه في بعضها يقدمها على الشاهد القرآني، نحو: "وقولك: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وقوله تعالى: {بِذِئْبٍ} (149)، فالمراد به المعنى المصدري لا معنى الفعل" (150)، ونراه يختم كلامه بمثلٍ تردد في عدة مواضع في حاشيته، نحو: "ولا من مقولة الحامض المطلق، ودون إثباتها (خرط القتاد) (151)" (152).

أما في أقوال الفصحاء، فقد استشهد بقولين لسيدنا عمر بن الخطاب (ع)، وذلك في قوله: "ويبطله أن الاستغراق قد يتحقق في النفي والإثبات، كما في: لا رجل، و(تَمَرَّةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ) (153)".

(154)، وقوله: "وأما قول عمر (ع): (إياي وإن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا)، فهو على تقدير: بَعْدَ وَنَحْ (155)".

خاتمة البحث :

- بعد هذه الرحلة المباركة في دراسة جانب مهم من جوانب العربية وتقعيد قواعدها في حاشية جليلة هي حاشية على شرح الجامي، هذه خاتمة سجلت فيها أهم النتائج :
- 1— تميز فكر الشيخ الطشقندي بأصالته وسيره على خطى الأصول الأول التي بنى النحاة العربية عليها ، غدا استدعى كل الأصول النحوي على نحو مختلف في الكمية .
 - 2— كان السماع والقياس من الأصول الأساس التي اعتمد عليها الشيخ في بناء شرحه ، فقد رد كثيرا من الشاذ اعتمادا على المشهور من السماع والقياس .
 - 3— لم يكن الإجماع عنده بذاك المستوى من الاستعمال ، وهذه كذلك تحسب للشيخ إذ أن الإجماع لا يمكن أن يتحقق إلا نادرا جدا ، ولهذا يجد السيوطي أنه من الصعوبة بمكان أن نقف عليه عند العرب على الرغم من حجيته¹⁵⁶ .
 - 4— كان الشاهد القرآني هو الأصل عند الشيخ الطشقندي فقد استظل به أكثر من مئة وخمسين آية كريمة .
 - 5— تنوع استعماله للشاهد القرآني بين تفسير ومعجم ودلالة وفقه ولغة والأكثر هو النحو ، وقد كان فكر الطشقندي متحررا في استعماله ، فتارة ينفرد برأي وأخرى يسير مع المشهور وهكذا .
 - 6— أجد والله أعلم أن النحاة الأوائل قد بالغوا في اسدال الستار على نحو الوبر في القرون الأولى ، فكان الأولى أن يكون الاستشهاد بالشعر العربي اعتمادا على الأصول الأولى التي اعتمدها العرب من الفصاحة لا الزمان والمكان .
 - 7— تنوع استعمال الشارح للشاهد الشعري بين دلالة وأسلوب ولغة والأكثر كان النحو ، والشارح يهتدي بهدي الأقدمين في استعماله للشواهد الشعرية من ربوع الفصاحة الأولى .
 - 8— كانت ثقافة الشيخ الطشقندي واضحة للعيان في مجال الفقه وعلوم الدين ، من ثنايا كثرة الشواهد القرآنية والقراءاتية .
 - 9— حضور الشاهد النبوي والمأثور من كلام العرب على نحو مقتضب ، فأما الحديث ، فقد تميز بين خلق ونحو وعلوم أخرى ، ولم يكن الطشقندي وقافا عند حدود صحة الحديث وإنما كان يروي الحديث دون أن يصدره كونه صحيحا أم لا ، فقد ساق أحاديث بعد التمعن والبحث تبين أنها من المشهور من كلام العرب والأطباء .

- (1) ينظر: العين: (أصل): 156/7، وتهذيب اللغة: باب (الصاد واللام) (أصل): 168/12.
- (2) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 26.
- (3) التعريفات: 32.
- (4) لمع الأدلة: 80.
- (5) الاقتراح في أصول النحو: 21.
- (6) أصول النحو العربي: 5.
- (7) ينظر: أصول النحو العربي: 6.
- (8) ينظر: الخصائص: 34/1.
- (9) لمع الأدلة: 81.
- (10) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 26.
- (11) لمع الأدلة: 81.
- (12) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 39.
- (13) إرشاد من توهم سبب وضع النحو اللحن ومخالطة الأعاجم والأمم: 151، كتاب قيد النشر.
- (14) الخصائص: 126-127.
- (15) ينظر: حاشية الطاشقندي: 139-140.
- (16) ينظر: المصدر نفسه: 139.
- (17) ينظر: الأصول في النحو: 106/1، وحاشية الطاشقندي: 313.
- (18) سورة الشورى: الآية: 43.
- (19) ينظر: الإيضاح العضدي: 45/1، وحاشية الطاشقندي: 338.
- (20) حاشية الطاشقندي: 376.
- (21) ينظر: المصدر نفسه: 470.
- (22) ينظر: حاشية الطاشقندي: 445.
- (23) ينظر: لسان العرب: فصل (القاف) (قيس): 187/6.
- (24) لمع الأدلة: 93.
- (25) الإغراب في جدل الإعراب: 45.
- (26) ينظر: اللغة والنحو: 42، وخطوات البحث النحوي: 185.
- (27) في النحو العربي نقد وتوجيه: 20.
- (28) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: 85.

- (29) ينظر: الهامش 4 ، 5 من طبقات فحول الشعراء: 14/1.
- (30) الخصائص: 362/1.
- (31) ينظر: لمع الأدلة: 93.
- (32) حاشية الطاشقندي: 103.
- (33) ينظر: وشرح الرضي على الكافية: 239/1، وحاشية الطاشقندي: 337.
- (34) ينظر: الكتاب: 86/1، والنص المحقق: 338.
- (35) سورة النساء: من الآية: 176.
- (36) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 115/3، وحاشية الطاشقندي: 430.
- (37) ينظر: الفروق اللغوية: 36.
- (38) منتهى الوصول والأمل: 52، وينظر: التعريفات: 16، وابن الحاجب النحوي: 120—121.
- (39) أصول النحو: 165.
- (40) الخصائص: 189/1.
- (41) الاقتراح في أصول النحو: 137.
- (42) ينظر: المصدر نفسه: 55.
- (43) الخصائص: 189/1.
- (44) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 227/1، وحاشية الطاشقندي: 339.
- (45) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 324/1، والمصباح في شرح المفتاح: 601، وحاشية الطاشقندي: 486.
- (46) حاشية الطاشقندي: 279.
- (47) ينظر: شرح المفصل: 181/2، وشرح الكافية الشافية: 1778/4، وحاشية الطاشقندي: 341.
- (48) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 132/2، وحاشية الطاشقندي: 495.
- (49) ينظر: تاج العروس، (حجج): 468/5، والقاموس الفقهي: 76.
- (50) ينظر: في أصول النحو: 6.
- (51) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 61.
- (52) ينظر: في أصول النحو: 28.
- (53) معاني القرآن للفراء: 22/1.
- (54) النشر في القراءات العشر: 5/1.
- (55) ينظر: رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن: 47.
- (56) سورة الإنسان: من الآية: 4.
- (57) سورة الإنسان: من الآية: 15.
- (58) حاشية الطاشقندي: 229.

- (59) سورة البقرة: من الآية: 197.
- (60) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 62/4، وحاشية الطاشقندي: 342-341.
- (61) سورة البقرة: من الآية: 245.
- (62) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 456/3، وحاشية الطاشقندي: 312.
- (63) سورة الجاثية: من الآية: 32.
- (64) ينظر: المسائل الحلييات: 229/1، وحاشية الطاشقندي: 497.
- (65) سورة المدثر: الآية: 3-4-5.
- (66) سورة ص: من الآية: 57.
- (67) سورة يونس: من الآية: 58.
- (68) سورة الكهف: من الآية: 16.
- (69) سورة المجادلة: من الآية: 13.
- (70) ينظر: الكتاب: 133/1، 136، وحاشية الطاشقندي: 103.
- (71) سورة البقرة: من الآية: 228.
- (72) ينظر: الفوائد الضيائية: 52/1، وحاشية الطاشقندي: 168.
- (73) سورة الجاثية: من الآية: 32.
- (74) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 102/2، وحاشية الطاشقندي: 497.
- (75) سورة الحاقة: من الآية: 19.
- (76) سورة الكهف: من الآية: 96.
- (77) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 210-209/1، وحاشية الطاشقندي: 309.
- (78) سورة العصر: الآية: 2-3.
- (79) حاشية الطاشقندي: 501.
- (80) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 318/1، وأصول النحو العربي: 37.
- (81) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 47.
- (82) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 384.
- (83) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 138.
- (84) ينظر: إرشاد من توهم سبب وضع النحو للحن ومخالطة الأعاجم والأمم: 51، كتاب قيد النشر.
- (85) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 110.
- (86) الحسن بن محمد بن شرف شاه الجرجاني الحسيني الإستراباذي الموصلي الشافعي، شارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق، من تصانيفه: شرح مقدمة ابن الحاجب، وشرح المطالع في المنطق، توفي سنة 715هـ، ينظر: النجوم الزاهرة: 231/9، وشذرات الذهب: 95/8، ومعجم المؤلفين: 283/3.

- (87) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 907/2-908.
- (88) ينظر: حاشية الطاشقندي: 317.
- (89) سورة هود: من الآية: 81.
- (90) سورة هود: من الآية: 81.
- (91) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: 380، والنشر في القراءات العشر: 380/2، وحاشية الطاشقندي: 494.
- (92) سورة الفرقان: من الآية: 32.
- (93) سورة الجاثية: من الآية: 14.
- (94) ينظر: البحر المحيط: 462/7، والدر المصون: 193/8.
- (95) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 216/1، وحاشية الطاشقندي: 317.
- (96) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: 100-101.
- (97) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع: 114، 158.
- (98) ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي: 411-412، وشرح العوامل النحوية: القسم الدراسي: 113.
- (99) جامع معمر بن راشد: باب شكر الطعام: رقم (19574): 424/10، والأدب للبيهقي: رقم (716): باب (من حمد الله عز وجل): 1/293، وشعب الإيمان: باب تعدد نعم الله عز وجل: رقم (4085): 230/6.
- (100) حاشية الطاشقندي: 91.
- (101) حديث للرسول (p)، رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو حديث غريب، وإسناده ضعيف، ينظر: سنن الترمذي، باب الصمت، رقم (2501): 660/4، وسنن الدارمي، باب الصمت، رقم (2755): 1781/3.
- (102) حاشية الطاشقندي: 332.
- (103) حديث موضوع، ينظر: الموضوعات للصغاني: 38-39.
- (104) حاشية الطاشقندي: 504.
- (105) المصدر نفسه: 117.
- (106) المصدر نفسه: 271.
- (107) الحديث روي عن المغيرة بن شعبة، ينظر: صحيح البخاري: باب (ما ينهي عن إضاعة المال)، رقم (2408)، ورقم (5975): 120/3.
- وفي صحيح مسلم ورد عن أبي هريرة (r)، ينظر: صحيح مسلم: باب (النهي عن كثرة المسائل)، رقم (1715): 1340/3.
- (108) ينظر: حاشية الطاشقندي: 121.
- (109) ينظر: من تاريخ النحو العربي: 19.

- (110) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده: 90/1.
- (111) ينظر: الكتاب: 53/1، 76.
- (112) خزانة الأدب: 6/1.
- (113) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 58.
- (114) الشاعر المشهور: أبو حرزة جرير بن عطية بن الخطفي، توفي سنة: 111هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء: 374/2، ووفيات الأعيان: 321/1.
- (115) همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال التميمي، يكنى أبا فراس، لقّب بالفرزدق لشبه وجهه بالخيزرة، وهي الفرزدقة، إذ كان وجهه مدوراً جهيماً، وقيل: لقصره وغلظه، من شعراء الطبقة الأولى في الإسلام، توفي سنة 111هـ. ينظر: طبقات ابن سلام: 298/2، ومعجم الأدباء: 486/1، وهدية العارفين: 510/2.
- (116) العمدة في محاسن الشعر: 90/1، والخزانة: 6/1.
- (117) فحولة الشعراء: 13، ومعاهد التنصيص: 272/1.
- (118) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك: 106.
- (119) الاقتراح في أصول النحو: 42.
- (120) ينظر: خزانة الأدب: 283/1.
- (121) البيت من الطويل، نسب إلى أبي الأسود الدؤلي، ونسب إلى بشار بن برد، ينظر: رسالة الغفران: 140.
- (122) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: 314.
- (123) سيبويه إمام النحاة: 147-148، وكتاب سيبويه وشروحه: 118.
- (124) ينظر: أصول النحو: 122.
- (125) رسالة الغفران: 140.
- (126) الكشف: 87/1.
- (127) الخصائص: 7/2.
- (128) ينظر: حاشية الطاشقندي: 360.
- (129) ينظر: المصدر نفسه: 343.
- (130) ينظر: المصدر نفسه: 410.
- (131) البيت اختلف في نسبته، وهو من البسيط، وتماهه:
أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ به فقد جعلتُك ذا مالٍ وذا نسبٍ
- ينظر: ديوان عمرو بن معدى كرب: 47، وديوان خفاف بن ندبه: 126، وديوان العباس بن مرداس: 46.
- (132) ينظر: الكتاب: 37/1، والمقتضب: 36/2، وحاشية الطاشقندي: 317.

- (133) البيت لامرئ القيس، من المتقارب:
 فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ
 ينظر: الكتاب: 86/1، وشرح ابن عقيل: 219/1، وديوانه: 109.
- (134) ينظر: حاشية الطاشقندي: 338.
- (135) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وتمامه:
 كَلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثُ حَرْثِي وَحَرْثُكَ يَهْزُلُ
 ينظر: ديوانه: 53/1.
- (136) سورة الكهف: من الآية: 33.
- (137) ينظر: حاشية الطاشقندي: 213.
- (138) البيت من السريع، ونسب إلى السفاح بن بكير في خزنة الأدب: 290-289/1، 97/6،
 وشرح اختيارات المفضل: 1362 (الحاشية)؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب: 279/1.
- (139) من الطويل، نسب إلى أبي جندب، ينظر: ملحقات ديوان أبي جندب: 289، وديوان الهذليين:
 87/3.
- (140) البيت من البسيط، ونسب إلى سليل بن سعد، ينظر: همع الهوامع: 66/1، وخزانة
 الأدب: 293/1.
- (141) حاشية الطاشقندي: 292.
- (142) البيت من الخفيف للبحري، ينظر: ديوانه: 1244/2.
- (143) حاشية الطاشقندي: 360.
- (144) من البسيط، نسب إلى ابن الأنباري، ينظر: شرح ابن عقيل: 29/1، وحل شواهد الفوائد
 الضيائية: 563.
- ونسب إلى ابن الحاجب، وهو مفقود من الكافية، ينظر: الطرة والاحمرار: 16، وشرح المغني في
 النحو: 24.
- (145) حاشية الطاشقندي: 223.
- (146) البيت لامرئ القيس، من الطويل، ينظر: ديوانه: 139/1.
- (147) ينظر: المقاصد النحوية: 1033/3، وحاشية الطاشقندي: 224.
- (148) نهاية الأرب في فنون الأدب: 1/1.
- (149) سورة البقرة: من الآية: 6.
- (150) حاشية الطاشقندي: 175.
- (151) مَثَلٌ، يضرب في الأمر الشديد؛ لأنه غاية الجهد، والخرط: نزع الورق عن الشجر بالكف،
 والقتاد: شجر غليظ شائك، ينظر: العين: (قتد): 215/4، والكامل في اللغة والأدب: 260/1،
 ومجمع الأمثال: 265/1.
- (152) حاشية الطاشقندي: 350-349.

- (153) القول لسيدنا عمر بن الخطاب (ت) عندما سُئل عن الصيد في محرم، ينظر: الآثار لأبي يوسف: 105/1، ومصنف ابن أبي شيبة: 425/3، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: 324/1.
- (154) حاشية الطاشقندي: 96.
- 155 المصدر نفسه: 435.
- (156) ينظر: الاقتراح: 56.

المصادر والمراجع:

1. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، للدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط 1، 1426 هـ 2005 م
2. إرشاد من توهم سبب وضع النحو اللحن ومخالطة الأعاجم والأمم، د. مثني الجبوري، بحث قيد النشر.
3. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1983م.
4. أصول النحو عند ابن مالك، د. خالد سعيد شعبان، مكتبة الآداب، دار الكتب المصرية، 2009م.
5. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د ت) .
6. الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)، قدّم له وحققه، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ، 1957م.
7. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، ضبطه، عبد الحكيم عطية، دار البيروتية، 2006م.
8. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، (ت 377 هـ)، تح: د. حسن شانلي فرهود، الطبعة الأولى، 1389 هـ، 1969 م.
9. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تح: أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ — 2005م.
10. البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
11. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1367هـ — 1957م.

12. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، مرتضى، الزبيدي (ت 1205هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ت).
13. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تح: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء، دار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، (د ت).
14. التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ)، ضبط نصوصها وعلق عليها، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، 2014م.
15. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد أبو منصور الأزهرى (ت 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
16. جامع معمر بن راشد، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي (ت 153هـ)، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي في باكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.
17. الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، 1417هـ، 1997م.
18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418هـ، 1997م.
19. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، (د ت).
20. خطوات البحث النحوي، د. عبد العظيم حامد هلال، الطبعة الأولى، (1420هـ، 1999م).
21. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ت).
22. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق، محمد محمود الشنقيطي، دار القومية، القاهرة، 1385هـ — 1965م.
23. رسالة الغفران، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى، 449هـ)، مطبعة (أمين هندية) بالموسكي (شارع المهدي بالأزبكية)، مصر، صحتها ووقف على طبعها، إبراهيم اليازجي، الطبعة الأولى، 1325هـ، 1907م.
24. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت 255هـ)، تح: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ، 2000م.
25. سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف، عالم الكتب، المطبعة العثمانية، الطبعة الثانية، 1399هـ — 1979م.
26. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، 1974م — 1394هـ.
27. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري، أبو الفلاح (ت 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ، 1986م.

28. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت، 769هـ)،
تج، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار
وشركاؤه، الطبعة، العشرون 1400هـ، 1980م.
29. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الإستراباذي، (ت686هـ)، تصحيح وتعليق،
يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، بدون طبعة، (د ت).
30. شرح العوامل النحوية، للشيوخ، محسن القزويني، للشيخ نظر علي الجيلاني(ت، ق، 1217هـ)،
تج: ثامر حمزة علي، كلية الآداب /الجامعة العراقية، 2019م.
31. شرح الكافية الشافعية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي جمال الدين (ت 672هـ)، تج: عبد
المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة،
الطبعة الأولى، (د ت) .
32. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي، (ت 643هـ)، تج: د. إميل بديع يعقوب،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ، 2001م.
33. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد ركن الدين الإستراباذي، (ت 715هـ)، تج: د. عبد
المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 1425 هـ، 2004م.
34. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تج: محمد زهير بن ناصر
الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،
الطبعة الأولى، 1422هـ
35. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت 261هـ)، تج: محمد فؤاد عبد
الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت) .
36. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي (ت 232هـ)، تج: محمود محمد
شاكر، دار المدني، جدة، (د ت).
37. العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي
(ت463هـ)، تج: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل الطبعة الخامسة، 1401 هـ، 1981م.
38. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، تج: د /مهدي المخزومي،
ود /إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ت) .
39. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت 743
هـ)، مقدمة التّح: إباد محمد الغوج، القسم الدراسي، د. جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن
الكريم، الطبعة الأولى، 1434 هـ، 2013م.
40. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو 395هـ)، تج، محمد إبراهيم
سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د ت) .
41. الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ)، دراسة
وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1983م.
42. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دائرة الرائد العربي، بيروت، لبنان،
الطبعة الأولى، 1406هـ — 1986م.
43. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،
بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ — 1996م.

44. كتاب سيبويه وشروحه، د. خديجة الحديثي، دار التضامن، بغداد، الطبعة الأولى، 1386هـ — 1967م.
45. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت 180هـ)، تح، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ — 1988م.
46. الكشف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت 583هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
47. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تح: أحمد مهدي، كُتَاب ناشرون، الطبعة الأولى، 1432هـ — 2011م.
48. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ .
49. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، 1377هـ — 1958م.
50. المسائل الحلبيات أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، تح: د. حسن هنداي، الأستاذ المشارك دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ، 1987 م.
51. المصباح في شرح المفتاح، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ)، الطالب، يوكس جليك، الجمهورية التركية، جامعة مرمره، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الألهيات، قسم اللغة العربية والبلاغة، 2009م، أطروحة دكتوراه.
52. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (ت 963هـ)، تح: محمد محبي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، (د ت) .
53. معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ، 1993 م .
54. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، سوريا، الطبعة الأولى، 1405هـ — 1986م.
55. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (ت 1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د ت) .
56. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
57. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790 هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007 م.
58. المقتضب، محمد بن يزيد الميزد (ت 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت) .
59. مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع، د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، 1989م.

60. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ — 1985م.
61. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، أبو عبيد الله بن محمد المرزباني (ت 384هـ)، (د ت).
62. الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت 650هـ)، تح: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، 1405 هـ.
63. موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، 1981م.
64. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الظاهري، (ت 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د ت)
65. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833هـ)، قدّم له، الاستاذ علي محمد الضباع، خرّج آياته، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1427هـ — 2006م.
66. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد شهاب الدين النويري (ت 733هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ .
67. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (ت 1339هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية إسطنبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، (د ت).
68. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت 681هـ) تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ت) .